التخصص بين النظرية والتطبيق
مع إشارة خاصة
للمملكة العربية السعودية

للأستاذ محمد بن صنيتان بن تنباك

مقدمـــــة:



للقطاع الخاص دور كبير مهم في التنمية الاقتصادية والاجتماعية وهو أحد الأدوات الفاعلة للحكومة لكي تقوم بالدور الإيجابي لتدعيم النشاط الاقتصادي وتحقيق الرفاهية الاجتماعية وقد بدأت الاشتراكية على استحياء تتنازل عن بعض النشاطات الإنتاجية والخدمية للقطاع الخاص، وقد بدأت الخطوة الأولى من معاقل الاشتراكية كالاتحاد السوفيتي والصين.

وإذا أخذنا الولايات المتحدة مثالاً، وجدنا القطاع الخاص هو الممول والتنفيذي لكثير من النشاطات الاقتصادية والاجتماعية والحضارية لدرجة أن الحكومة الأمريكية سواء على مستوى الولايات أو على مستوى الحكومة الفدرالية، تقترض من القطاع الخاص، ويجوز لنا أن نقول إن الحكومة الأمريكية حصرت سلطاتها السيادية في الأمن والدفاع والسياسة الخارجية وما يتبعها من مخابرات وغيرها، مما يجعلنا نستنبط أن إمبراطورية أمريكا المالية والاستراتيجية قد تكون حصيلة لهذا التوجه الذي بدأ الأخذ به عالميًا كقناعة بأن القطاع الخاص وقدرته المالية والإدارية من الأدوات الرئيسة للحكومة لتقديم الأفضل اقتصاديًا واجتماعيًا.

أهمية البحث:

تأتي أهمية البحث في كون كثير من الدول في العالم بدأت تعول على التخصيص في سبيل تنشيط اقتصادياتها وأصبح التخصيص في هذه الأيام من أهم الموضوعات إثارة في الساحة الاقتصادية والسياسية المعاصرة.

وفي المملكة العربية السعودية بدأ إدراك أهمية دور القطاع الخاص كتوأم للبترول، وأخذ هذا الاهتمام يتنامى طردياً مع الخطط الخمسية المتتابعة وذلك من خلال الاستمرار في تشجيع القطاع الخاص على زيادة إسهامه في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية حيث جاء الأساس الاستراتيجي الثالث في استراتيجية خطة التنمية الخامسة (١٤٠٥هـ-١٤١٠هـ) أكثر وضوحاً في مجال ما اعتمدته الدولة سابقًا من سياسة فتح المجال أمام القطاع الخاص لمزاولة الأنشطة الاقتصادية (أمانة مجلس الغرف التجارية السعودية : (١) بما في ذلك ما تقوم به الدولة حالياً من أنشطة اقتصادية يمكن أن يؤديها القطاع الخاص إذا توفرت الكفاءة في خفض التكاليف وجودة الأداء.

هدف الدراسة:

التخصيص ظاهرة جديدة في المجتمع الدولي - وإن كان بعض الناس يعدّه فكرة قديمه كما سيأتي - وقد لا يُعرف هذا المصطلح إلا في الأوساط الاقتصادية البحتة.

وهذه الدراسة محاولة استكشافية للتخصيص في دول العالم وبالأخص في المملكة العربية السعودية، وتهدف إلى تسليط الضوء على هذا النمط الاقتصادي الجديد في عالم الاقتصاد، حيث اتجه القطاع العام لهذا البديل من دافع اعتقاده أن القطاع الخاص أكفأ وأجدر بإدارة المشاريع الاقتصادية سواء كانت تلك المشاريع إنشائية أو خدمية، هذا الاعتقاد يحفزنا لدراسة هذا الاتجاه الجديد وما يعنيه من إدارة لمشاريع الحكومة من قبل القطاع الخاص، أو تملك وإدارة المشاريع من قبل القطاع الخاص نفسه.

ذكرت بعض الدراسات أن التخصيص بوصفه فكرة عرفت من زمن بعيد (ربيع دحلان ١٤٠٩: ١٠١) وتشهد هذه الدراسة تاريخياً بما عرف من نظام للمرتزقة في العهد الإغريقي بقيامها بشئون الدفاع والخدمات وكذلك تعاقدات إدارة المدن إبان عهد النهضة الايطالية. وذكر ميكافلي (مطارحات ميكافلي ١٩٧٩: ٥١٨) الاستعانة بالمرتزقة حيث تستنجد المدن الإيطالية بالجيوش المرتزقة للدفاع عنها.

وقد خلّفت الحرب العالمية الثانية مشكلات متعددة ومتنوعة، أهمها الكساد والبطالة، وقد حاولت كثير من الدول علاج مشكلاتها الاقتصادية والاجتماعية بإنشاء العديد من المشاريع التي تديرها الدولة كما سادت مسألة تأميم المشروعات الخاصة تحت شعار توزيع الثروة وتفتيت الطبقية، وقد كانت الدوافع القوية لقيام المشروعات العامة في الدول النامية محاربة الجهل والفقر والمرض التي سببها الاستعمار والأطماع الخارجية، وتنافس الدول الكبرى القوية على الدول الصغيرة والضعيفة.

وفي الحقيقة فإن الدول أصبحت تمارس دوراً اقتصادياً في العمليات التنموية اقتصادياً واجتماعياً سواء منها الدول الاشتراكية أو الرأسمالية أو الانظمة الأخرى، ولكن القطاع العام أدار هذه المشاريع من خلال مفهوم البيروقراطية التي أدت إلى فشل كثير من المشاريع في كثير من الدول مما جعل هذه الدول تتلمس حلولاً أخرى تدل على التخصيص كتنظير فلسفي وأيديولوجي ولم يقف الكاتب على كتابات أو بحوث في العهد القديم، وفي العصر الحديث تتنازع القضايا الاقتصادية مدرستان مهمتان هما الرأسمالية الاشتراكية والتي لم يكن التخصيص أحد أفكارهما الرئيسة، وكما دار الجدل ولا زال بين الرأسمالية والاشتراكية دار الجدل الإداري بين إدارة الأعمال والإدارة العامة، وأدى هذا الجدل إلى ظهور المدرسة التقليدية والمدرسة الحديثة حيث تبنت كل منهما اتجاهاً معيّناً (دحلان ١٤٠٩: ٧٧) وكل مدرسة أبرزت تشريعات وأهدافاً وطبيعة نشاط خاصة بها

ومعايير سياسية واقتصادية واجتماعية تختلف عن غيرها.

وفي واقع الأمر أن ما عرف بالتخصيص هو المقصود بهذه الدراسة وهو أسلوب تطبيقي وليس نظريًا. كما أنه فيما يبدو موضوعًا غير صالح للتنظير الفلسفي وهو خيار وبديل من ضمن بدائل اقتصادية وإدارية وتوجهات حكومية يباركه القطاع الخاص ويحتضنه بلهفة وشوق وليتوسم به أن يكون إحدى الأدوات الفعالة في زيادة وفاعلية الكفاءة الإنتاجية، مع التقليل في التكاليف وكسر قيد الاحتكارية بفتح أبواب المنافسة الشريفة التي تؤدي بالتالي إلى خدمة الاقتصاد العام، كما أن الرغبة في تخفيف العبء عن ميزانية الدولة إحدى المطالب المهمة لتوجه الدولة نحو التخصيص. ومن ضمن التوجهات المتفائلة للتخصيص المسارعةفي نقل التكنولوجيا وثبات دعائم الاقتصاد الكلي الوطني.

وبالفعل اتجهت الكثير من الدول على اختلاف توجهاتها السياسية والاقتصادية والعقائدية إلى أهمية القطاع الخاص بالاضطلاع بالعديد من المشروعات والأنشطة الاقتصادية سواء عن طريق تحويل ما كانت تملكه الدولة من مشروعات أو ما كانت تديره منها بإنشاء مشروعات جديدة عن طريق الاكتتاب العام من قبل الأفراد.

وقد تكون ظروف الواقع الاقتصادي المعاصر تحتم هذا الاختيار وما يتطلبه من نقل فعلي للملكية والمسئولية الإدارية مما يؤدي إلى تغيير دور الحكومة والإدارة، والتقليل من الأعباء المالية عن الدولة، مما يؤدي إلى تخفيض العجز في ميزانيتها العامة ولكن هذا الاتجاه بدأ حديثًا ويعتقد أن أول ما بدأه المملكة المتحدة (دحلان/١٠٢٠) وتحدد بعض الدراسات ذلك بعام ١٩٧٩(المعلمي ١٤٠٩).

التخصيص من الناحية التطبيقية

كل عمل يقوم به الإنسان لابد أن يهدف من ورائه اغتنام منفعة أو اجتناب مضرة، وقد أخذ التوجه الدولي بالاتجاه نحو مشاركة القطاع الخاص في مسئوليات كثيرة كانت تقوم بها الحكومة، بهدف الوصول للأفضل في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية للمجتمع الذي أناب الحكومة في رعاية مصالحه، يعزز ذلك إدراك الحكومات بسحر الدافع الذاتي والابتكارات الفردية، وإن دافع الربح سيقوض معوقات الروتين الذي لا يزال يكبل الأجهزة البيروقراطية من إنتاجية وخدمية، ولكل دولة أهداف معينة قد تشترك فيها مع غيرها أو تنفرد بها كل بحسب مقتضيات ظروفه وما يقابلها من مشكلات وطموحات تسعى لتحقيقها وقد يكون من تلك الأهداف المشتركة:

١- التقليل من دور الحكومة في الاقتصاد الوطني الكلي من خلال إسناد بعضه للقطاع الخاص وذلك للتفرغ لمهمات أخرى دفاعية وسياسية وأمنية وتعشماً في أن تكون الحوافز المتعددة للقطاع الخاص من ربح وغيره دافعاً قوياً للابتكار الخلاق المتواصل في ترسيخ دعائم اقتصادية قوية في وجه الكوارث وعوادي الزمن في حالات الركود الاقتصادي التي تهب رياحه بين فترة وأخرى في العالم كله أو جزء منه، وذلك لاضطراد التنمية الاجتماعية التي هي الهدف الأسمى الذي تسعى كل الوسائل المكنة الشريفة لتحقيقه.

٢- رفع الكفاءة الإنتاجية وذلك من خلال فعالية التشغيل ومهارة الإدارة، حيث يتضح من خلال الملاحظات العابرة أن المؤسسات والشركات

وكافة القطاع الخاص عموماً يتفوق على الكيانات البيروقراطية في شحذ الهمم وابتكار الوسائل وتنافس المهارات.

٣- قد يكون من الدوافع القوية لبعض الحكومات من إسناد بعض المسئوليات الاقتصادية للقطاع الخاص التقليص أو التخفيف من الأعباء المالية.

٤- انتشال بعض المؤسسات التي تديرها الدولة من الخسارة.

٥- تخلص الدولة من الإعانات أو تقليل نسبتها على الأقل.

٦- الحيلولة دون احتكار المؤسسات العامة.

٧- التنافس الشريف لدعم الاقتصاد الوطني.

٨- تعزيز وتحسين سوق رأس المال.

٩- اجتذاب رءوس الأموال الجنبية للاستفادة من عوائدها وكذلك تعزيزها للاقتصاد الوطني.

١٠- استعادة رءوس الأموال الوطنية المهاجرة بالنسبة للدول الغنية بالسيولة.

١١- زيادة كمية الإنتاج وتحسين نوعية الخدمات وجودتها وتعدد أغراضها.

١٢- النظرية الاجتماعية حول التشجيع بتمليك العاملين بها من خلال إعطائهم نسباً محددة من أسهم المؤسسة.

نظرة مختصرة عن التجارب العالمية في التخصيص

١- بريطانيا:

أرادت بريطانيا من وراء توجهها للقطاع الخاص تقليل دور القطاع العام في هذا الشأن وقد قاد هذا التوجه حزب المحافظين وعلى الأخص حكم السيدة ثاتشر (المعلمي ١٤٠٩:١٣٣) وذلك لتوسيع الملكية الفردية للأسهم بغية رفع الكفاءة الإنتاجية للاقتصاد الوطني البريطاني، كما قصدت الحكومة البريطانية من بيعها لأصولها إلى زيادة رأس مالها الذي سيمكنها من عدم اللجوء إلى الاقتراض العام.

ولتحقيق ذلك فقد عمدت بريطانيا لإنزال بعض الشركات المملوكة للقطاع العام للبيع الجزئي أو بالكامل، كما أتبعت دولة بريطانيا بعض السياسات كإلغاء بعض القيود التي كانت تكبل مجالات الاستثمار في النقد، وأطلقت العنان للقطاع الخاص للاستثمار في مجالات استثمارية كانت من حكر القطاع العام، كما أخذت على عاتقها إرساء قدر ممكن من المهام الحكومية على القطاع الخاص عن طريق المقاولات العامة.

وقد أكدت بعض الدراسات فائدة هذا الإجراء حيث حصلت الحكومة البريطانية على أكثر من ١٨ بليون دولار أمريكي وذلك عند بيع حوالي ٢٠ شركة إلى القطاع الخاص (المعلمي ندوة التخطيط: ١٣٣).

وقد بالغت الحكومة البريطانية في الأخذ بالتخصيص حتى إنها باعت ما تملكه في شركة البترول البريطانية، كما طال التخصيص الضمان الاجتماعي، الذي هو من صميم مهام الدولة تجاه راعاياها (دحلان ١٤٠٩:١٠٣) مما عزز الانتقادات لحكومة ثاتشر بتخلي الدولة عن بعض

المجالات كالمرافق العامة باعتبارها جزءاً أساسياً من الخدمات الرئيسة للجمهور.

كما عُدَّ مستوى بيع الشركات العامة متدنياً عن قيمتها الحقيقية ويرى بعض المعارضين أن بيع ممتلكات الدولة يحرم الأجيال القادمة من عوائد مستقبلة مستمرة، كما قاوم بعض العاملين في الوظائف الحكومية التخصيص خوفاً من فقدان فرصهم الوظيفية وقد يكون رد الحكومة البريطانية هو عدم إغفالها للمصالح الاستراتيجية العليا، وذلك من خلال احتفاظها بالسهم الذهبي الذي يمكنها من حق النقض للقرارات الأساسية وكذلك حددت ما يطرح للاكتتاب أمام الأجانب في ٢٠٪ في كثير من الحالات أو أقل من ذلك ويتدرج إلى حد المنع المطلق في بعض الحالات وأيضاً فرض القيود على جنسية أعضاء مجلس الإدارة في بعض الشركات المتخصصة.

كما قيدت قدرة بعض الشركات على بيع شيء من ممتلكاتها لأسباب عسكرية استراتيجية، واتخذت بعض الإجراءات وعملت على تحقيق بعض الحوافز لصالح صغار المستخدمين (المعلمي / ندوة التخطيط ١٤٠٩:١٣٥).

٢- فرنسا:

تحاول فرنسا تطبيق التخصيص على كل الأجهزة والمؤسسات التي تم تأميمها منذ الحرب العالمية الثانية وتهدف فرنسا من التخصيص إلى الحد من الازدواجية بين دور الحكومة بوصفها جهة منظمة لحركة الاقتصاد ودورها بوصفها لاعباً فيه (دحلان ١٤٠٩:١٠٣) وكذلك رفع الكفاءة والفعالية وتوسيع قاعدة الملكية الفردية للأسهم مع تطوير أسواق رأس المال.

وقد اتبعت الحكومة الفرنسية وسائل عدة لهذا الغرض حيث كونت هيئة تسمى هيئة التخصيص مهمتها تحديد أدنى سعر لأسهم الشركات المطروحة للتخصيص واحتفظت الدولة بسهم ذهبي في بعض الشركات كما قامت

بتخصيص ١٠٪ من الأسهم لطرحها على العاملين بسعر تشجيعي ووضعت الحوافز الملائمة لتشجيع صغار المستثمرين على الاكتتاب والاحتفاظ بأسهمهم مدة طويلة وتجنبت الدولة الفرنسية شركات المرافق العامة والاتصالات وما شابهها، وقد بلغ حجم ما تم بيعه حوالي أحد عشر بليون دولار أمريكي من أصل ٥٠٤٠ بليون دولار (المعلمي:١٣٦).

٣- الجمهورية التركية:

من أهداف الحكومة التركية لبيع القطاع العام تقليص دور الحكومة في الاقتصاد الوطني وكذلك تطوير رءوس الأموال عن طريق توسيع قاعدة الملكية، وأخيراً اجتذاب رؤوس الأموال الاجنبية ومدخرات العمال الأتراك في الخارج ومن العقبات التي تواجه التخصيص في تركيا هي نقص الكفاءات الإدارية وانخفاض الفاعلية الإنتاجية إلى الحد الذي يصعب معه ترويج أسهمها في الأسواق فضلاً عن صغر رءوس الأموال المتوفرة في البلاد.

وقد خصصت ١٠٪ من أسهم الشركات للعاملين وحرصت على نشر التوعية الإعلامية للمواطنين بأهمية ملكية الأسهم وكيفية التعامل معها، وقد أقدمت تركيا على إنشاء صندوق لتنمية بهدف الترويج لاسهم الشركات التركية في اسواق المال في امريكا (المعلي:١٣٥) وكذلك قامت ببيع بعض الجسور كجسر البسفور وكذلك بعض السدود. (دحلان ١٤٠٩:١١٢).

٤- كندا:

شمل بيع الحكومة الكندية لملوكاتها الإنتاجية والتي حققت خسائر كبيرة كأنتاج الطائرات وشركات المناجم والطاقة وخدمات الاتصال وحتى إنتاج الاسلحة العسكرية (دحلان ١٤٠٩:١٠٣).

٥- ألمانيا:

أخذت ألمانيا ببعض الوسائل برغبة التخصيص كتخفيض حصتها في ملكية الشركات وبرمجة التمويل في مجال المواصلات والمعارف

والصناعة وكذلك؛ الخدمات والشحن (دحلان ١٤٠٩:١٠٣).

٦- إيطاليا:

أخذت تؤمن الحكومة الاشتراكية في إيطاليا بأهمية إنتاجية القطاع الخاص وترجمة ذلك علميًا ببيع قطاعات تعمل في مجال الفضاء والالكترونيات والاتصالات والمعارف.

٧- اليابان:

كانت البيروقراطية ونقابات العمال عقبة في وجه الحكومة اليابانية في طريقها للتخصيص ولكنها تمكنت في عام ١٩٨٤م من إجازة مشروع لتمويل بعض الخدمات كالاتصالات والتبغ واحتكار الملح للقطاع الخاص وكان هدف الحكومة التخلص تدريجياً من المؤسسات الخاسرة كاستراتيجية منها للتقليل من الإنفاق الحكومي (دحلان ١٤٠٩:١٠٥).

٨- أسبانيا:

ترجمت أسبانيا هذا التوجه عمليًا ببيع صناعة السيارات والنسيج وإنتاج الشاحنات والخطوط الجوية وبعض الصناعات التي تعمل في قطاع التكنولوجيا إلى القطاع الخاص. (دحلان ١٤٠٩:١٠٥)

٩- السويد:

والسويد كذلك صممت حكومتها الاشتراكية على السير بهذا الاتجاه والاتصالات والمواصلات وبعض مصانع النسيج للقطاع الخاص، كما امتنعت عن الدخول في أي نشاط من الممكن أن يقوم به القطاع الخاص بكفاية.

أما بنجلاديش فقد أعلنت في عام ١٩٨٢ سياستها الصناعية ببيع ١٠٠ شركة تقريباً احتوت على قطاعات إنتاجية وخدمية متعددة.

والهند عازمة على استيقاف هيمنة الشركات الحكومية وذلك بإشراك القطاع الخاص في مجالات كانت حكرًا على الحكومة الهندية، وكذلك تعمل الأقاليم في الهند على بناء طرق حديثة بمشاركة القطاع الخاص.

وتعاقدت باكستان على صيانة العديد من مرافق الري مع القطاع الخاص وقد لجأت ماليزيا للتحول للقطاع الخاص للحد من تضخم القطاع الخاص، كالاتصالات والخطوط الجوية وادارة الطرق والفنادق ومواقف السيارات والملاهي وحتى مصادر امدادات المياه.

وكذلك سنغافورة بدأت التراجع عن الاقتصاد الموجه من قبل الحكومة ودول نامية أخرى أخذت للاتجاه للتخصيص (دحلان ١٤٠٩: ١١٢).

التخصيص في المملكة العربية السعودية

كانت حكومة المملكة العربية السعودية ولازالت المكن الوحيد الذي يتولى عملية التنمية. ولقد أدى التصاعد السريع في حجم العوائد النفطية ولا سيما على إثر الطفرة السعرية خلال السبعينات حيث عجز الجهاز الإداري للدولة عن مسايرة حركة التطور الاقتصادي. فقد أدت التراكمات المالية إلى إيجاد قدرات عالية في مجال التوسع الاستثماري وتقديم خدمات اجتماعية لرفاهية المجتمع، صاحبه عدم قدرة الجهاز الحكومي على مواكبة متطلبات التنمية، بالإضافة إلى غياب القطاع الخاص مما حدا بالدولة إلى الاستعانة بالشركات والعمالة الوافدة. وكأن القطاع الخاص آنذاك لم يتمكن من تحقيق تطور متواز مع تلك الظروف، في الوقت الذي كان لابد له من التوسع الكافي الذي يمكنه من إدارة العملية الاستثمارية والإشراف عليها ومراقبتها. الأمر الذي خلق ظرفًا يبدو اضطراريًا ويدفع عملية التنمية للاستعانة بالقطاع الأجنبي عمالة وإدارة.

وكانت غمرة الإنشاء بالوفرة المالية المحكومة بعامل الطفرة قد حالت دون استشعار أهمية دور القطاع الخاص بكفاءة ممارسة النشاطات المختلفة

التي تفترضها عملية التنمية الشاملة وخاصة مع ما تتميز به المشاريع التنموية من ضخامة وتعقيد، قد يكون ناتج عن عدم قدرة القطاع الخاص على توفير الكفاءات والمهارة البشرية اللازمة لتشغيل وإدارة مشروعات التنمية وذلك من خلال النقص الكمّي والنوعي على المستويات الفنية والمهارات المهنية في المملكة، وكذلك ندرة الإداريين من منظمين ومخططين بحيث يستطيعون قيادة المشروعات المتعددة والمتنوعة بنجاح.

وفي هذا المقام يجوز لنا التنويه بطبيعة الاختيارات التنموية لدى القطاع الخاص آنذاك حيث تركزت بصورة ملموسة في أعمال المضاربات العقارية وأعمال الوسطاء التجاريين والمقاولين من الباطن يضاف إلى ذلك سحب بساط الثقة في الاستثمارات طويلة الأجل والتوجه لتنفيذ المشروعات ذات الربح السريع وذات المخاطرة المحدودة. مع ما صاحب ذلك من هاجس عدم الاستقرار في ظل الأوضاع السائدة في المنطقة، انطلاقاً من المبدأ القائل رأس المال جبان، ومن كل ما ذكر فقد عقدت الحكومة السعودية العزم بأن يأخذ القطاع الخاص دوره المسئول وذلك بإشراكه كامل المسئولية لتجعل منه البديل الذي لا ينضب وليكون تعامله مع التنمية اقتصادياً واجتماعياً تعامل المقتدر، يعزز ذلك ما تقدمه الحكومة من تمويل مجزٍ ومناخ جيد لكي يتنامى ويؤتي أكله، وقد أصبح هدف الحكومة السعودية واضحاً في ارتكازه على تنويع مصادر الدخل الوطني بتقوية المصادر غير النفطية وذلك بتأكيد زيادة الثقة في قدرات القطاع الخاص وإمكانية قيامه بدور اكبر في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وذلك من خلال استحضار القطاع الخاص وتعبئة مكامن القوى فيه للوصول بإدارة الاقتصاد الوطني إلى درجة النجاح الجيد.

ولازال نمو القطاع الخاص مشجعاً فقد زاد عدد الشركات من ٥٠٢٧

شركة عام ١٤٠٢هـ إلى ٧٠٦٠ شركة عام ١٤٠٧هـ وزاد رأس المال كذلك من ٥٤,٤ بليون ريال إلى ٨٣,٢ بليون ريال خلال نفس الفترة (مجلس الغرف السعودية ص ١٤٠٩: ١١). وإذا جاز لنا ذكر الأهداف بنقاط محددة فإننا نعتقد أن من ضمن الأهداف الحكومية:

١- تعزيز مكانة القطاع الخاص ليقوم بدور واعد جنباً إلى جنب مع الحكومة، وليكون الابن الأكبر الذي يحظى بجل الرعاية والإعداد ليعتمد عليه بتقاسم المسئولية مع الحكومة متى آنست من جانبه الرشد.

٢- ان يقوم القطاع الخاص بدوره الفعال في إيجاد الفرص الوظيفية من إدارية وفنية ومهنية للمواطنين.

٣- أن يكون قادراً على استيعاب مشاريع التنمية التي تقوم بها الحكومة لزيادة المدخرات الوطنية ولتحقيق الرضا النفسي للحكومة من أن ما تدفعه يصب في أيدٍ وطنية وبالتالي حققت التنمية الاجتماعية القيام بالمشروعات المملوكة التي تدار بأيدٍ وطنية وكذلك حققت التنمية الاقتصادية حيث تصب المبالغ الضخمة سنوياً في أوعية وطنية قادرة على تدويرها واستثمارها للأهداف الاقتصادية الوطنية بدلاً من صبّها في جيوب أجنبية تحول معظمها بشيكات الدفع لوطنها الأصلي ولا تدفع منها حتى أجور أو مشتريات استهلاكية، حيث صاحب ظاهرة الطفرة ظاهرة التجمعات العمالية المقامة بمواقع المشروع بدون دفع مقابل والمواد الغذائية تستورد من الوطن الأصلي لمتعهد المشروع، وإذا كان هناك نفع مادي فيقتصر على قلة من المواطنين كالوسطاء والكفلاء ومتعهدي المشروعات.

٤- القطاع الخاص أحد الوسائل المهمة للدولة في نقل التكنولوجيا.

٥- تشجيع القطاع الخاص وإيجاد الفرص الاستثمارية الواسعة والمتعددة،

دافع جوهري للاستفادة من رءوس الأموال المهاجرة واستثمارها وطنياً يوجهها نحو التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الوطن.

٦- سعودة العقود والمشاريع. لقد أصبح تنشيط وتدعيم الاقتصاد الوطني مطلباً أسياسياً وقومياً وهاجساً ملحاً لكل حكومة، لا زالت لديها القدرة المالية وحاجة البلاد لاستثمار التنمية تتطلب مزيداً من المشاريع ومزيداً من العقود وشعار سعودة الوظائف قد رفع منذ زمن لذا حان رفع شعار سعودة العقود والمشاريع.

٧- تقيد طبيعة دور الحكومة في الاقتصاد.

٨- تخفيض الأعباء المالية على الدولة وتقليص العجز في ميزانيتها العامة ومن مصلحة المواطنين والأجيال القادمة عدم الاعتماد على مصدر واحد كالبترول بتدبير مصادر أخرى، يكون خيار القطاع الخاص صناعياً وتجارياً وزراعياً وخدمات هو أحد هذه المصادر في الوقت الحاضر وذلك لزيادة معدلات الإنتاج وتطوير المواد البشرية وتنويرها على تقبل المفاهيم الحرفية والمهنية وبيئة الشغل والسير نحو التكنولوجيا ولتنويع مصادر الدخل بتوظيف الاستثمارات وتحضير المدخرات المالية للأفراد ومؤسسات القطاع الخاص لتوظيفها في المشاريع الإنتاجية والخدمية والعمل الجدي لاستعادة الأموال المهاجرة وللاستفادة منها في المشاريع الاقتصادية في أرض الوطن والحيلولة دون تركها لقمة سائغة للبنوك الأجنبية وكذلك الحرص على تشجيع الاستثمارات الأجنبية بتوظيفها داخل المملكة، مما يحقق للبلاد العملة الصعبة ونقل التكولوجيا بالاستفادة من الخبرات الأجنبية في الإدارة والتسويق والاستثمار وتشجيع الصادرات.

الجهود المبذولة من أجل التخصيص

للقطاع الخاص دور رائد في تنويع القاعدة الاقتصادية في البلاد والحكومات تدرك أهمية دور القطاع الخاص وتتفق جميعها على إنمائه وتطويره بزيادة إمكاناته وتعزيز قدراته، والمملكة العربية السعودية كونها تأخذ مبادئ الحرية الاقتصادية وفق مقتضيات الشريعة الإسلامية وحرصاً على تعزيز الاقتصاد الوطني ورسوخ القاعدة الاقتصادية بدأت التوجه الفعلي نحو التخصيص، يتضح ذلك من تشجيعها لرجال الأعمال لعقد المؤتمرات والندوات حيث يلتقون بالمسئولين في الدولة لتبادل وجهات النظر نحو الأفضل للتنمية الاجتماعية والاقتصادية وزيادة التفاعل الإيجابي بين قطبي الاقتصاد الوطني (الحكومة والقطاع الخاص). فقد كان هناك أربع مؤتمرات في كل من الدمام والرياض وأبها وجدة وذلك في الأعوام ١٤٠٣هـ، ١٤٠٥هـ، ١٤٠٧هـ ١٤٠٩هـ. وكانت حصيلة هذه المؤتمرات الاتفاق على أهمية دور القطاع الخاص في المشاركة في التنمية الاجتماعية والاقتصادية (ندوة دور القطاع الخاص في التنمية ١٤٠٩هـ: ٣٨).

وقد بدأت الجهود المبذولة فعلاً بهذا الشأن ابتداء من الخطة الخمسية الثانية ١٩٧٥م - ١٩٨٠م بإنشاء وزارة الصناعة والكهرباء، وبالتحديد فقد صدر الأمر الملكي رقم ٣٣٦/١ في ١٠/٨/١٣٩٥هـ بإنشاء وزارة الصناعة والكهرباء.

وفي الواقع فقد سعت المملكة إلى تدعيم وزيادة قدراتها الاستيعابية لاقتصادها الوطني في مختلف الأنشطة والحقول، متضمنة إقامة بنية أساسية متطورة بما فيها إنشاء محطات تولد الكهرباء وتحلية المياه والطرق

والموانئ والمطارات والمواصلات الحديثة وكذلك المناطق الصناعية التي توفر التسهيلات المهمة التي تحتاج إليها المشروعات الصناعية مثل إنشاء هيئة خاصة كالهيئة الملكية لمشروع الجبيل وينبع، والتي استخدمت خبرة بعض البيوتات العالمية كبكتل وبارسونز الأمريكيتين حيث يعدُّ الجبيل وينبع منبعين رئيسين للتدفق الصناعي في المملكة باعتبار هذين المركزين مجمعين كبيرين للصناعات الهيدروكربونية والصناعات كثيفة الاستخدام للطاقة. ففي ينبع توجد المحطة الأخيرة لضخ النفط وتخزينه لإبحاره عبر البحر الأحمر ومن ثم للأسواق الأوربية والأمريكية. كذلك مشروع أرامكو للغاز السائل ومصافي بترومين للاستخدام المحلي والتصدير، ومصنع بترومين لزيت التزييت ومصنع ينبع للبتروكيماويات، أما الجبيل ففيها مصفاتان للنفط ومفصى لزيت التزيت ومخزن للمنتوجات النفطية الثانوية واربعة مصانع للبتروكيماويات ومصنع للحديد والصلب ومصنع للأسمدة، هذين الموقعين في شرق المملكة وغربها يتوخى أن يقدما الفائدة المرجوة منهما للصناعات التحويلية الأخرى على وجه الخصوص الصناعات التي تستخدم منتوجات الصناعات الأساسية لهذين المركزين.

وتتولى الهيئه الملكية لمشروعي الجبيل وينبع بالإضافة للإشراف على إنجازات الهياكل الأساسية المطلوبة للمشاريع الصناعية الأساسية تنفيذ واجبات مدنية تتعلق بالسكن والتعليم والمواصلات والنظافة والتطبيب وغيرهما من الخدمات التي تحتاجهما هاتان المدينتان الصناعيتان.

وقد أخذت الحكومة على عاتقها مهمة إنشاء المشروعات الصناعية الأساسية التي لا يتحملها القطاع الخاص كتكرير النفط ومصانع البتروكيماويات والحديد والصلب والأسمدة وغيرها وتشترك أحياناً مع الشركات متعددة الجنسية بهدف تجاوز المشكلات المتعلقة بالإشراف على

إنشاء المعمل وتشغيله وتسويق منتوجاته وضمان الحصول على تعاميم جديدة وتكنولوجيا متقدمة (ندوة التنمية المستقلة في الوطن العربي ٥٧٢/٨٩).

ومما هو معروف للجميع أن النفط هو المحدد الرئيسي لنشاط الاقتصاد في الدولة وفي جميع المجالات وتصدير النفط وتسويقه يتوقف على أوضاع السوق الدولية المتقلبة كثيراً وباستمرار ويتأثر كذلك بالأحداث والتطورات الناجمة عن أوضاع الاقتصاد العالمي ويد النفط في الشرق الأوسط أداة سياسية وحربية، وقد كانت له تأثيراته السياسية كما حدث في حرب ١٩٧٣م مع العدو ولازال الشرق الأوسط يعيش عقداً سياسية ومخاوف حربية طالما القوى الدولية تؤيد التوسع الإسرائيلي على حساب الوطن العربي ومادام أعداء الإسلام والعروبة ناجحون في التفريق بين العرب سياسياً واقتصادياً واجتماعياً وحتى ثقافياً وأي تغيير في الأوضاع الاقتصادية أو السياسية سيحدث آثاراً جوهرية في أوضاع أي اقتصاد يعد النفط عموده الفقري.

ومن هذا الهاجس قامت الدولة بتكوين مؤسسة بترومين وجعلت من مهامها إنشاء مصافي النفط ومجمع الغاز. وبدأت الجهود بعملية التصنيع بتكرير النفط الخام وإقامة المشاريع الهادفة إلى تحسين معدل الاستفادة من الغاز المصاحب للبترول عن طريق تسيله. وهناك ثلاثة معامل لتسيل الغاز وقد أعيد تنظيم بترومين وفق هياكل تنظيمية وإدارية بغية زيادة فاعليتها وكفاءاتها الإنتاجية، فقد انفردت (بترو) كشركة موحدة لزيوت التشحيم وأعلن أخيراً عن شركة (سمارك) ودمجت فيها النشاطات الإنتاجية والتسويقية في مصافي التكرير.

ومع أن الحكومة هي المولد الرئيسي للنشاط الاقتصادي باعتبار أنها هي

المالك للنفط والغاز الطبيعي فينتظر أن تستمر الحكومة بالقيام بدور اقتصادي رئيسي في الوقت الذي تعمل فيه على تنمية القطاع الخاص والمشاركة في عدد لا بأس به من المشروعات الإنتاجية.

ومن الأهداف الرئيسة للاقتصاد الوطني في الظروف الراهنة تنويع وتعدد مصادر الدخل عن طريق استغلال البترول ومشتقاته بصورة تتمكن معها الأدلة من تحويلها إلى أصول منتجة لتحل هذه الإيرادات المتحققة للتحولات الجديدة محل إيراد خام النفط على نحو دائم ومستمر ومنظم مما يؤدي إلى تخفيض الاعتماد شبه الكلي على الأسواق الخارجية سواء تصريف النفط الخام أو الغاز المسيل أو تأمين احتياجات الدولة من مختلف السلع والمواد الاستهلاكية الوسيطة والرأسمالية.

وبالنسبة للصناعات البتروكيماوية فقد أسست الدولة أول معمل للسماد عام ١٩٦٩م كما أسست معملاً آخر عام ١٩٨٠م بالتعاون مع شركة تايوان للأسمدة ومنذ عام ١٩٧٦م بدأت الدولة في توظيف الاستثمارات في برنامج ضخم لإنتاج البتروكيماويات كالإيثيلين والميثانول والمشروعات البتروكيماوية الوسيطة كالبولي اثيلين واليولي ايثيلين والايثيلين كليكول والكوارين والصودا الكاوية (ندوة التنمية المستقلة في الوطن العربي (١٩٨٩م/٥٨٩)

كما قامت الحكومة من خلال إنشاء الصندوق السعودي للتنمية الصناعية عام ١٩٧٤م بتقديم ٥٠٪ من احتياجات المشروعات الصناعية على شكل قروض ميسرة لتطوير الصناعات التحويلية وبخاصة ما يتعلق بالصناعات الغذائية والمنسوجات والسكن، بهدف الوفاء بالاحتياجات الأساسية وكذلك قيام الحكومة بإنشاء المناطق الصناعية في المدن المجهزة بجميع احتياجات الصناعة من ماء وكهرباء وغاز ومرافق النقل والمواصلات وغيرها، وقد

قدمت هذه الخدمات للمشروعات بأسعار مدعومة.

وقد تولى القطاع الخاص الصناعات الصغيرة والمتوسطة، حيث يقوم القطاع الخاص بإنشائها وإدارتها وكذلك هو المنتج الرئيسي لمنتوجات مختلفة كالأسمنت والكونكريت والطابوق والبلاط والأبنية الجاهزة والأبواب والشبابيك والمواد العازلة ومكيفات الهواء والمواد الغذائية والسلع والأدوات المنزلية وكل ذلك مدعوم من الدولة لخلق قطاع خاص يقف زاتياً في المستقبل.

وكذلك أسندت بعض المشاريع كخدمات الصيانة والمقاولات للقطاع الخاص وقد أنفقت خلال خطط التنمية الثلاث على الموارد البشرية ما يجاوز ال ٢٠٠ بليون ريال سعودي بغية مشاركة فعلية من المواطنين في إدارة وتشغيل مؤسسات الخدمات والمشروعات الإنتاجية (ندوة التنمية المستقبلة في الوطن العربي/٥٧٢).

ويقوم البنك الإسلامي للتنمية بتحويل الصادرات من السلع غير التقليدية بين الدول الإسلامية، وقد اشتركت المملكة بحصة كبيرة في هذا البرنامج تشجيعاً للصادرات بها ولتمكين المصدر السعودي من الاستفادة من الضمانات المالية ضد المخاطر التجارية وغيرها بين الدول العربية.

وفي عام ١٩٨٩م قام القطاع الخاص بتأسيس الشركة السعودية لتنمية الصادرات لتمويل وتشجيع الصادرات السعودية كما قامت الشركة السعودية للتنمية الصناعية بتشجيع إقامة الشركات المساهمة لتوسيع القاعدة الرأسمالية مع ما تتيحه من إشراك عدد لا بأس به من صغار المستثمرين المساهمين في رأس مال هذه الشركات، بالإضافة لماتقوم به المملكة من إقامة مشاريع للتوازن مع بعض الدول الغربية من أجل تأمين التكنولوجيا المتقدمة (الشرق الأوسط ١٤٠٩/٢/١٠هـ)

كما تستفيد المملكة العربية السعودية من عضويتها في مجلس التعاون الخليجي لتفادي ازدواجية المشاريع وفق إطار الاتفاقية الاقتصادية الموحدة من التحرير الكامل لتبادل السلع ذات المنشأ الوطني بين الدول الأعضاء.

وقد شاع في المملكة ظاهرة طرح مشاريع الخدمات العامة في مناقصات أمام القطاع الخاص، كعمليات الأشغال العامة والمشاريع البلدية وأعمال المياه والكهرباء والنظافة والصيانة وغيرها ، كما ركزت في صناعاتها على استخدام التكنولوجيا للتقليل من العمالة الوافدة والأجنبية وبالذات للمحافظة على خصوصية المجتمع العربي المسلم والمحافظة ما أمكن على تركيبة المجتمع المحافظ وعاداته.

وهناك بعض الإجراءات التشريعية التي اتخذتها الدولة السعودية منها نظام إعطاء الأفضلية في المشتريات الحكومية من المنتجات الوطنية على غيرها من المنتجات الأجنبية المثيلة وكذلك حماية الدولة للمنتجات الوطنية سواء من ناحية رفع الرسوم الجمركية أو تحديد كمية المستوردات الأجنبية المماثلة للإنتاج المحلي، كما صدر نظام استثمار رأس المال الاجنبي في عام ١٩٧٩م بغية استقطاب الخبرات الأجنبية في مجال الإدارة والتسويق من أجل نقل التكنولوجيا المتقدمة وشرطت الدولة امتلاك رأس المال الوطني بنسبة لا تقل عن ٢٥٪ من رأس مال المشروع للمستثمر الأجنبي تشجيعاً للقطاع الخاص على الاستثمار وكذلك الاستفادة من الخبرات الإدارية والفنية المتقدمة التي سيحصل عليها من شريكه الأجنبي (الشرق الأوسط ١٤١٠/٢/١٠هـ)

وتدرجت المملكة باتجاه التخصيص بإعطاء المشروعات بعض الاستقلال بمزيد من المرونة في الإدارة مع بقائها تابعة للجهاز الحكومي ثم بدأ التدرج بالاستقلال حتى وصل بيع الأصول والممتلكات للقطاع الخاص أو المشاركة، كملكية مختلطة.

الخلاصة والمقترحات

نستفيد مما ذكر أن المقصود بالتخصيص هو إدارة وملكية المشاريع من قبل القطاع الخاص وأن التخصيص أصبح وسيلة ضمن وسائل تسلكها كل الدول التي تنشد التنمية هدفاً وغاية بعد تجاربها المريرة في التأميم وإدارة المشاريع الاقتصادية من قبل البيروقراطية الحكومية مما سبب لكثير من هذه الدول الإخفاق في مشروعاتها الإنتاجية ثم الاقتراض والعجز عن السداد والدخول في حلقة مفرغة من المشاكل الاقتصادية والاجتماعية، وكون المملكة العربية السعودية تؤثر وتتأثر في المجتمع الدولي كأحد أعضائه فقد اتجهت للتخصيص بدون اندفاع يوقعها في الخطأ أو تريث يفوت عليها الفرص، ولازالت تحاول وضع الهياكل التنظيمية والإدارية وتهيئة المناخ والإعداد النفسي لاحتضان هذا المولود الجديد، وإن كانت الدولة حتى الآن تحاول إدارة وملكية المشاريع الكبيرة بنفسها حتى إذا أثبتت نجاحها والاطمئنان على مستقبلها قدمتها للمواطنين رطباً جنياً على شكل أسهم سواء بالمشاركة أو امتلاكها كلياً ولا يوجد حتى الآن النموزج الحي على التخصيص سوى جزء من سابك وهو نموزج مغر كي تتبعه مشاريع أخرى.

وللموضوعية نقول: إن القطاع الخاص لازال يعاني من مشاكل كثيرة قد لاتجعله قادراً على إدارة التنمية بالقدر الذي تنشده الدولة.

بالرغم من أن عهد الطفرة تمخض عن زيادة في رأس المال وفي عدد الشركات العاملة فقد ارتفع عدد الشركات العاملة من (٥٠٢٧) في عام ١٤٠٢هـ إلى (٧٠٠٠) شركة في عام ١٤٠٦هـ وبنسبة نحو ٣٩٪، كما ارتفع مقدار رأس المال لتلك الشركات من ٥٤ بليون إلى ٨٦ بليون خلال نفس الفترة بنسبة نحو ٢٥٪، ولكن هذه الطفرة في السيولة وما حققته من أرباح خيالية كانت الساتر الذي يخفى وراءه عيوب هذه الشركات من

تنظيمية وتخطيطية وتمويلية واستراتيجية تسويقية. كما أن الاندفاع لاقتسام الغنائم من دعم وإعانات مالية أدى إلى زيادة في عدد الشركات المؤسسة على غير مقومات اقتصادية سليمة.

وبظهور فترة التكيف ولا نقول الكساد تعثرت معظم هذه الشركات وبدأت سوآتها التنظيمية والتمويلية والتسويقية وقلة خبرتها الإدارية. والنمط الغالب في تكوين معظم الشركات يأخذ بطابع الشركات الفردية ذات المسؤلية المحدودة أو التضامنية أو التوصية البسيطة، ومعظمها ذات رأس مال صغير ويملك ويدار بأفراد العائلة الواحدة أو أقاربها وأصهارها، أو عدد قليل قد لا يصل لعدد الجماعة مما يقفل الغرض عن عدد كبير من الأفراد وتوسيع قاعدة الأسهم كما يحصل في الشركات المساهمة وقد أوضحت دراسة قامت بها الأمانة العامة لمجلس الغرف السعودية (الأمانة العامة لمجلس الغرف السعودية ١٤٠٩:٢١) أن الشركات الفردية غير المساهمة تعاني من:

١- تردي المراكز المالية وقلة السيولة وبالأخص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لدرجة تعرض الكثير منها لأزمات في السيولة جعلت البعض منها عاجزاً عن الوفاء بمتطلبات الإنفاق الدوري العادي بما في ذلك سداد المديونيات المستحقة لبعض العاملين.

٢- انتشار ظاهرة الاعتماد على القروض المصرفية من البنوك والصناديق الحكومية المتخصصة قد تصل إلى ٥٠٪ من جملة التكاليف الاستثمارية للمشروع مما يحمل الإيرادات أعباء سداد المديونات.

- وفيما يتعلق بالواقع التنظيمي أوضحت الدراسة أن معظم مقررات العينة لا يتمتع هيكلها بالاستقرار والثبات وبالتالي يتعرض كثيراً للتغيير والتعديل غير المدروس وإن وجد التنظيم فيكون بصورة مركزة على الوظائف المالية والإدارية دون الاهتمام بالإدرات الفنية المتخصصة.

كما أن العينة كذلك تعاني من مشاكل أخرى في الإنتاج والتسويق وعدم

استقرار العمالة الأجنبية.

وفي الواقع فإن هذا الاختلاف في الهياكل التنظيمية والإدارية الذي يصاحب نشوء مؤسسات القطاع الخاص مرده إلى قلة الخبرة والدراية، ومعرفة السوق مع لهفة في اغتنام الفرص المتاحة بطريقة مشجعة ومغرية مع سهولة الحصول عليها لكل من يريد الربح السريع متوهماً أنه سيصبح فارساً في هذا الميدان، ولو لم يكن لديه أدنى إلمام بأبجديات مفاهيم السوق واحتياجاته وإمكاناته المستقبلة وبناء الهيكل التنظيمي وخطط التشغيل.

وللحقيقة فإن كثيراً من هذه النماذج حصلت على أرباح بشكل عشوائي، مستفيدة من ركوب موجة الطفرة، حتى إذا ما انقشعت سكرتها ظهرت حقيقة هذه المؤسسات المالية والتنظيمية والإدارية، وقد يكون سعيد الحظ إذا بدأ مواصلة التكيف في إيرادات تعادل مصروفاته، مع ملاحظة أن المملكة تعتمد على الدول الصناعية في تأمين الأسواق لصادراتها حيث تشير بعض الدراسات (التنمية المستقبلية في الوطن العربي ٥٨٣) إلى أن تجارة المملكة مع دول الخليج بحدود ٢ – ٤٪ من مجمل تجارتها الخارجية، وكذلك تجارتها مع الدول العربية الأخرى والدول النامية عموماً لا تتجاوز ربع التجارة الخارجية، ولكن تجارتها مع الدول الصناعية تزيد على ثلاثة أرباع التجارة الخارجية السعودية بمجملها، هذا الأمر سيجعل المملكة تدخل مع الدول الصناعية وجهاً لوجه في منافسة غير متكافئة، والمملكة لا تختار سوق الدول الصناعية لصادرتها بدافع الاستلطاف ولكن كون معظم صادرتها من البترول ومشتقاته التي تحتاجه الدول الصناعية اكثر بكثير من الول النامية، كمالا أن المملكة تعتمد على التكنولوجيا المستوردة شأنها في ذلك شأن بقية الدول النامية كما زالت المشاركة الفعلية للمواطنين في إدارة وتشغيل مؤسسات ومشاريع الخدمات والمشروعات الإنتاجية متواضعة برغم ما يصرف على تنمية الموارد

البشرية لإعداد الأطر والكفاءات الفنية والإدارية ولكنها حتى الآن لا تفي بكامل احتياجات القطاع الخاص مما حدا بالقطاع الخاص إلى الاعتماد على الخبرات الأجنبية في مجالات عديدة ابتداءً من وضع الخطط إلى دراسة الجدوى والإشراف على اختيار التكنولوجيا وإنشاء المصانع وتشغيلها وصيانتها ومن ثم تسويق منتجاتها.

وتحاول الحكومة جاهدة معالجة هذا النقص حيث تشترط على الشركات الأجنبية الداخلة في مشاركة مع القطاع العام تدريب العمالة السعودية لإحلالها في المراكز الفنية والإدارية في المشروع بدل العمالة الوافدة، وكذلك تقوم الدولة بجهد ملموس في تدعيم التعليم الفني والإداري على حد سواء.

المقترحات

١- قد يكون من المفيد جداً لو كان التركيز أكثر على الاستثمار في المشاريع القائمة المرتبطة بالغاز والنفط كالصناعات الهيدروكربونية والصناعات كثيفة الاستخدام للطاقة، وهناك فرص كثيرة في هذا المجال كتحويل الثروة النفطية إلى أنماط أخرى من الثروة لاستثمار هذه المادة الخام في مشاريع إنتاجية وتحويلية للاستهلاك المباشر وذلك مما يعزز دور الاقتصاد الوطني.

٢- أن تقوم هيئات القوى العاملة بالتعجيل في تنمية الموارد البشرية وبالقدر الكافي من الكيفية والكمية. حيث تعدُ قلة الموارد البشرية المؤهلة عقبة في وجه النمو الاقتصادي، وندرة الموارد البشرية ليست كمية فقط بل نوعية كذلك ولابد من التوسع في تدريب وتعليم العمالة السعودية ولاسيما أن بناء الاقتصاد الذاتي القوي يعتمد على خبرات عالية وكفاءات مدربة مما يستلزم تدريب الأطر العليا المتخصصة التي تساعد في قيادة عملية التنمية الاقتصادية في البلاد.

ولنجاح القطاع الخاص في عملية التصنيع والإنتاج الوطني لابد من

توافر القرارات والكفاءات الوطنية وتطويرها على شكل خبرات ومعارف فردية ومؤسسات قادرة لصهرها في مشروع وطني ولابد من تكوين الموارد البشرية وتنميتها بشكل يمكنها من القيام ببرامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية اعتماداً على الإمكانات الذاتية، ولعل كثرة الخريجين مع محدودية الفرص الوظيفية في الحكومة فرصة سانحة للاستفادة منهم إذا وجهوا هذا التوجه.

٣- الرأي العام في القطاع الخاص يقيم العامل الوطني بموجب معايير غير دقيقة وأحكام غير رشيدة سواء ما يعود على صاحب العمل ومنشأته بشكل مباشر أو ما تسببه هذه التوجهات غير الواعية من آثار اجتماعية واقتصادية واستراتيجية تؤدي إلى متاعب وطنية على المدى الطويل والقصير، إن رجل الأعمال يبني توجهاً للعمالة الوافدة على معايير منها: انخفاض مستوى الأجر الذي يقبله العامل الوافد مقارنة بالقدر الذي يطلبه العامل الوطني، العامل الوافد يصل مدرباً وجاهزاً للعمل بينما العامل الوطني يحتاج إلى تدريب، كما أن العامل الوافد يقبل العمل في أي مكان في الوقت الذي لا يقبله العامل الوطني.

ومع الاعتراف بمنطق هذه المعايير إلا انه من السهل دحضها بالحجج التالية:

أولاً: خطط التنمية الأربع أفرزت للسوق المحلية من العمالة الوطنية نوعيات يعول عليها خلال حقها الطبيعي في المشاركة في جهود التنمية.

ثانياً: العمالة السعودية نشطة ومقتدرة ومستوعبة للتكنولوجيا من خلال قيامها بواجباتها في المشاركة في التنمية إذا أعطيت حقوقها، ونرى ونلمس وجود المواطنين على مختلف المستويات الإدارية والفنية والإشرافية في قطاعات اقتصادية حيوية مثل أرامكو وبترومين ومجموعة سابك والخطوط الجوية السعودية والهاتف الآلي السعودي والمصانع الحربية والثروة المعدنية. هذه المواقع الحيوية أعطت المواطن حبها وأعطاها عشقه

وأصبح مرتبطاً إلى يوم التقاعد كل ذلك يرفع الملامة عن العامل الوطني ولا يعذر القطاع الخاص بارتباطه العاطفي مع العامل الوافد.

ثالثاً: العامل الوافد يسبب للمنشأة المواجع التالية:

أ- يحتاج لفترة تأقلم لا تقل عن الفترة التي تلزم تأهيل العامل الوطني .

ب- صاحب المنشأة يحتاج لفترة لفهم هذا العامل الوافد نفسيته عاداته خلقه صحيفة سوابقه فهمه للعمل، تكيفه مع زملائه، معرفته لأذواق الزبائن وأساليبهم وهذه كلها عوامل مهمة في التجارة وسبب رئيسي في العائد الربحي للمؤسسة، هذه المدة قد تطول عن مدة التدريب التي تحاشى العامل الوطني من أجلها.

ج- من الشواهد الكثيرة التي تدعمها الوثائق والأرقام التي تطالعنا بها وسائل الإعلام مسموعة ومقروءة عن ارتشاء وتزوير وهروب العمال الوافدين، بالإضافة لسرعة تنقل العامل من مؤسسة إلى مؤسسة أخرى فما أن يحل في مؤسسة إلا ويبحث عن الأخرى طمعاً في زيادة الأجر، هذا بالإضافة إلى المصروفات الإضافية المتمثلة في تذاكر الإركاب والعلاج والبحث عنه والإعلان في حالة الهروب ونقل جثمانه جواً في حالة الوفاة كل ذلك يسبب آلام نفسية لصاحب العمل وخسارة للمؤسسة وفوق ذلك كله ما يسببه من متاعب للوطن من حيث تغيير التركيبة الاجتماعية في العادات والتقاليد وزيادة وتغيير نوعية الجرائم وغير ذلك.

د- تعرض المؤسسة التي تعتمد كلياً على العمالة الوافدة للإفلاس لو حدثت تغييرات في أسواق العمالة اقتصادياً، أو فرص في بلدان أخرى أو منع هجرة.

هـ- العمالة الوافدة بالشكل الموجود في المملكة تسبب نزيفاً للاقتصاد الوطني حيث معظم العمالة الوافدة تحول بالعملة الصعبة كامل أجورها بالإضافة للاستفادة من الدعم للسلع الاستهلاكية واستخدام

المرافق المجانية.

ومن كل ما ذكر فمن المصلحة للاقتصاد الوطني وللعمالة الوطنية وللقطاع الخاص الاعتماد ما أمكن على القدرات الوطنية مع خصوصية تعاضد جهود مؤسسات القوى العاملة والقطاع الخاص في التوسع في التدريب الفني والإداري للشباب من المواطنين ويقع على الإعلام بكافة وسائله ومناشطة عبء خاص من حيث تغيير النظرة الذاتية للعمل المهني. وكذلك تسليط الضوء على مستقبل الأعمال الصناعية والخدمية والتجارية التي يضطلع بها القطاع الخاص والعام.

٤- يرى الكاتب بث الحماس الوطني في عاطفة القطاع الخاص من خلال مساهمته في توظيف العمالة الوطنية، وكذلك التدخل الرسمي بفرض سياسة التدرج بإحلال العمالة الوطنية محل العمالة الوافدة بشكل تناسب عكسي يؤدي إلى زيادة عدد العمالة الوطنية وتناقص أعداد العمالة الوافدة مع الاحتفاظ بتوازن القطاع الخاص وألا تؤثر العاطفة الوطنية على العقلية الاقتصادية أو تتجاهل العامل النفسي لدافع الربح الذي ينشده القطاع الخاص.

٥- أن تناط مهمة التشغيل للسعوديين بالغرف التجارية بدلاً من مكاتب العمل التي يفترض أن تقتصر على النواحي القانونية المتعلقة بالشكاوي.

٦- لابد من دعم القطاع الخاص مادياً ومعنوياً بما يضمن له النجاح للاضطلاع بدوره القيادي في التنمية من حيث الأداء الإنتاجي الجيد وامتصاص العمالة الوطنية مع تدريبها مهنياً وفنياً لربطها العضوي بجسم القطاع الخاص.

٧- تحبذ الدراسة أن يتم التحول إلى القطاع الخاص بالتدريج بشرط أن يسبقه تهيئة المناخ لنجاحه.

٨- إن بعض المشاريع لا تفيد التنمية بل هي عبء عليها لمجرد صيانتها وتعميرها فهي تولد كلفة مستمرة على الاقتصاد الوطني. لهذا تنصح الدراسة بالابتعاد ما أمكن عن محاولة القيام بمشاريع إنتاجية أو خدمية تولد كلفة مستمرة على الاقتصاد الكلي من خلال ما تشكله من أعباء جديدة على الاقتصاد لمجرد صيانتها.

٩- تقديم الخدمات على شكل رسوم ولو بشكل رمزي والابتعاد ما أمكن عن مفهوم الخدمات المجانية مما يقلل من أهميتها ويؤدي إلى سوء استخدامها مادامت تقدم مجانًا.

١٠- إن اعتماد المملكة بصادرتها على عدد معين من الدول الأجنبية يعرضها لإجراءات الحماية - والتميز مما يضع بعض العراقيل على الصناعة الوطنية، ولتوسيع أسواق المملكة لابد من التوجه إلى الخارج والاكتفاء بدلاً من التوجه إلى الداخل من خلال التكامل الاقتصادي العربي والإسلامي والعمل المشترك الأخوي والجواري الذي سيفتح رحبة للصناعات الوطنية حيث إنتاج البتروكيماويات والصناعات الأساسية كالحديد والصلب التي تحتاجها الدول العربية والاسلامية وكافة دول الجوار لانعدامه أو قلته في تلك الدول، والتكامل الاقتصادي الآخوي مفيد وملح للتنمية الاقتصادية والاجتماعية للمملكة.

١١- والمملكة تحرص على التحول من مرحلة الاعتماد على النفط إلى مرحلة الاقتصاد المتوازن بتنويع مصادر الدخل كشيء أساسي ومهم للتنمية، وكون البلاد من أكبر الدول احتياطيًا للبترول والغاز فإنها كذلك غنية بالطاقة الشمسية وموارد مهمة جدًا وغير معدنية منها وجود الحديد والذهب والفضة والنحاس والكروم والمنجنيز والملح والفوسفات والجبس والمياه الملاحية والموارد السمكية (التنمية المستقبلية في الوطن العربي ٥٩٢)

ويمكن للمملكة أن تستغل هذه الموارد تجاريًا عن طريق التعاون والتنسيق مع المنظمة العربية التي تحتاج لمثل هذه الصناعات.

وقد تحتاج المملكة للاستيراد الزراعي والحيواني من أقطار عربية وقد يكون من المفيد اقتصاديًا إذا ركزت المملكة على الصناعات البترولية والمعدنية واشتهرت بها ولا يشترط لنجاح أي دولة اقتصاديًا أن يكون هناك توازن في استغلال كل الثروات فالتوجه الرشيد هو حسن استغلال الثروة الوطنية المؤهلة اقتصاديًا. وهناك دول كثيرة تصدر لغيرها وتستورد من غيرها، ولا يؤثر على أمنها الاستراتيجي أو يدب لها الخوف مادامت هي ناجحة اقتصاديًا بسلعة أو أكثر والمملكة العربية السعودية بحكم توسطها من العالم العربي يجعلها مستفيدة من الثروات الطبيعية لتلك الدول.

فإذا ما ثبت أن مناخ المملكة شبه الاستوائي لا يساعد على النمو الزراعي بشكل اقتصادي أو مزيد من التكليف باستخدام الأساليب الحديثة. فيمكن للمملكة الاعتماد على بعض الدول العربية في جميع أو بعض المحصولات الزراعية حيث توفر خصوبة الأراضي الصالحة للزراعة والمياه والطقس الملائم والبيئة الفلاحية التي توفر عمالاً زراعيين متوازني المهنة الفلاحية.

ومن الملاحظ عن طريق العين المجردة أن المملكة افتقر إنتاجها الزراعي بكميات وفيرة على القمح فقط وفي مناطق محدودة جدًا من مساحتها الشاسعة ومحصول القمح محصول موسمي وهو في السنة مرة والتميز بإنتاج القمح فقط ليس مؤشرًا قويًا على الاكتفاء الذاتي في الأمن الغذائي.

وإذا كانت المملكة سائرة بعزم على تحسين المورد الزراعي والتوازن الاقتصادي فيمكن الاستفادة من تطوير الشركات المساهمة الزراعية وذلك لضخامة رأس المال، وتفوق الإدارة على إدارة الأفراد

ملاك المساحات الصغيرة. بالإضافة إلى ما تتمتع به الشركات المساهمة من توسيع لقاعدة الأسهم الأمر الذي سيستفيد منه قطاع كبير من المواطنين ويعزز الاقتصاد الوطني. ويستحسن أن تكون الاستراتيجية الزراعية موجهة للتصنيع الزراعي، وأن تكثف الجهود على المناطق الصالحة للزراعة والتي قد يكون من الميسور تدبير مواردها المائية كالسدود الكبيرة أو المعرضة لنزول الأمطار بكثرة واستمرار، وستسهم هذه السدود في تدبير مصادر المياه للزراعة والشرب إذا أكثرت الدولة منها، وهناك نماذج زراعية جيدة كتحسين الري والصرف في الأحساء ووادي الدواسر ومنطقة جيزان والقصيم والشمال كتبوك والجوف. ولابد أن تكون هذه السدود وجميع المشاريع الزراعية صادرة عن تصور عام متبلور في خطة مدروسة وموحدة سواء من قبل وزارة الزراعة أو وزارة التخطيط.

١٢- وللاستفادة من الثروة الحيوانية يحبذ الكاتب أن تتولى الدولة تنظيم البادية الرحل وشبه الرحل المستوطنين في القرى والهجر غير الزراعية وذلك من خلال دراسة متخصصة تجمع بين الاستفادة من تربية المواشي اقتصادياً آخذين بعين الاعتبار ندرة الأمطار وعدم استمرارية دعم العلف وبين إفادتهم بتمكينهم من التعليم ووسائل المواصلات والاتصالات ووسائل الترفيه، ودمجهم في البيئة الحضرية كمصادر بشرية مهمة في كل المجالات التي تحتاجها الدولة.

١٣- وللتقليل من الواردات الزراعية والحيوانية وفي مقابل الاعتماد على الإنتاج المحلي واستخدامه اقتصادياً لابد من تنوير العادات الاستهلاكية، فقد بلغ قيمة الواردات الزراعية نحو ٥,٢ بليون دولار عام ١٩٨٢م أي ما يعادل ١٩,٢ بليون ريال سعودي (التنمية المستقبلة ٥٥٧).

أما الذبائح التي تنحر باسم الكرم لضيف ولا يؤكل منها سوى النزر اليسير وكذلك في المناسبات والأفراح التي تكاد أن تؤخذ بكاملها وترمي مما سبب نزفًا اقتصاديًا وإهدارًا للثروة الحيوانية المحلية وتضخم الاستيراد، حيث بلغ ما استوردته شركة المواشي عام ١٩٨٨م ١٤٠ ألف رأس، واعترفت الشركة أنها تبيع بحوالي ٤٠٠ مليون سنويًا (اليمامة العدد ١٠٦٦:٤٨) واعترفت نفس الشركة أنها تذبح ٨٠٠ رأس من الأغنام يوميًا (اليمامة ١٠٦٥:٢٢) علمًا أن هذا المؤشر يقتصر على شركة المواشي فقط، وقس على ذلك بقية تجار المواشي، والماشية المحلية واللحوم المثلجة واللحوم البيضاء الأخرى.

١٤- العمل على سرعة إنشاء الأسواق الفعالة لرءوس الأموال، حيث يلزم نجاح انشغال الملكية للقطاع الخاص إيجاد سوق لرءوس الأموال ومن هذا المنظور فهناك فريقان:

فريق يرى أنه لم يحن سوق لرءوس الأموال بعد، مدللاً بذلك على أن عدد الشركات ذات الأسهم القابلة للتداول في الوقت الحاضر قليل ومحدود، وكذلك وجود سوق للأسهم قد يعرضها لكارثة اقتصادية على غرار سوق المناخ في الكويت.

أما الفريق الآخر فيرى أن هذه النظرية لاتمتد على المدى البعيد للمستقبل والاحتياج بسوق المناخ الكويتي يفتقر إلى الموضوعية والواقعية، وحجتهم في ذلك أن أسواق المملكة قد تجاوزت حالة مشابهة لسوق المناخ في الكويت وهو أزمة سوق العقار عندما انحدرت أسعار الأراضي وانخفضت أسعار الأسهم في مرحلة سابقة وفي الواقع فإنه لابد من سرعة وجود سوق مالي على أسس علمية ودقيقة ومن واقع الاستفادة من تجارب الآخرين ولابد كذلك من الارتباط الفعال بالأسواق الإقليمية والدولية عن طريق استخدام

التكنولوجيا في هذا المجال.

١٥- ولابد من إعداد بيئة المعلومات والمحاسبة والإدارة والقضاء والتجارة الصالحة لنمو القطاع الخاص بالشكل الذي يفيد الاقتصاد الوطني بشكل عام. وكحد أدنى فإن هذه المعلومات توفر دقة التقارير ربع السنوية التي تنشرها الشركات المساهمة بحيث تمكن مؤشراتها الاقتصادية من التحاليل الموضوعية.

ولابد من وضع معايير محاسبية دقيقة لمكاتب المحاسبين القانونيين ولتحسين مستوى العاملين في هذا المجال.

وكذلك لابد من تطوير النظام القضائي التجاري ووضع القواعد التطبيقية اللازمة وتطوير الأساليب والإجراءات المتبعة في هذا المجال وخاصة فيما يتعلق بأنشطة المصارف التجارية وفق الشريعة الإسلامية.

ولابد أن يتزامن نقل الملكية مع نقل كامل السلطة الإدارية إلى من ستئول له هذه الملكية أو من ينوبه كمجلس الإدارة.

وقد يكون من المفيد أن تقوم البنوك المصرفية ومؤسسات الاستثمار وأصحاب رءوس الأموال الكبيرة لتشد أزر رجال الصناعة ولا سيما الشرائح الإنتاجية وذلك من خلال طرق ووسائل استثمار تجنبهم مهالك الربا ويحقق لجهات الإقراض عائداً لابأس به.ولكي نسهم في هذا المجال فإننا نرى أن تقوم تلك الجهات التمويلية بإقراض المشروعات الإنتاجية بالأجل وهو ما يسمى في الشريعة بالسلم، كأن يقدم صاحب المشروع مخططاته للجهة المقرضة التي تقوم بتنفيذ تلك المشروعات من الأساس حتى مهلة الإنتاج أو تنفيذ بعض مراحله حسبما يتفق الطرفان ويتفق على التسديد إما عن طريق المشاركة أو بالتقسيط. وإذا اتضحت صعوبة التطبيق من هذا المنظور فإننا نرى أن تكون هذه المهمة عن طريق مشاركة الدولة والجهات آنفة الذكر بتحمل ٥٠٪ لكل منهما على أن يسدد نصيب الدولة بدون فوائد

والشق الأخير يراعى فيه نسبة من العائد كرسوم وغيرها أو مشاركة بنسبة معينة من رأس المال أو شراء الإنتاج وفي اعتقادي أن هذا الإسهام من جانب البنوك والبيوتات الاستثمارية أولى من الإسهام في بعض المشاريع البلدية، أو يعمل لغرض الدعاية أو ما يقدم في منافع وقتية لا يعلم مدى أحقية الحاصلين عليها.

وخلاصة كل ما ذكر فإن نجاح دور التخصيص بتعزيز الاقتصاد الوطني يقوم على عاملين هما:

العمالة الوطنية المدربة والمؤهلة واختيار نوعية المشاريع التي تقوم على ثروات طبيعية تؤدي إلى ربح جيد لا يحتاج إلى الدعم الرسمي باستمرار.

المراجع والكتب

دحلان ربيع ١٤٠٩هـ

الاتجاهات المعاصرة في إدارة المشروعات العامة: التحول إلى القطاع الخاص - جدة دار البلاد للطباعة والنشر، الطبعة الاولى.

ميكافلي، نيقولو ١٩٧٩

مطارحات ميكافلي، بيروت: منشورات دار للآفاق الجديدة تعريب خيرى حماد، الطبعة الثانية.

الدوريات

الأمانه العامة لمجلس الغرف السعودية ١٤٠٩هـ.

تطوير بنية القطاع الخاص لمواجهة تحديات التنمية في المرحلة القادمة، ورقة عمل مقدمة للمؤتمر الرابع لرجال الأعمال السعوديين في جدة ٢٤-٢٧ شوال ص١١.

المعلمى يحيى عبدالله ١٤٠٩

آفاق التحول إلى القطاع الخاص في المملكة العربية السعودية، ورقة عمل مقدمة إلى ندوة مساهمة القطاع الخاص في التنمية في الرياض ٩-١٤٠٩/٥/١١هـ

وزارة التخطيط ١٤٠٩هـ

ندوة دور القطاع الخاص في التنمية ٩-١١ جمادي الأولى.

صحيفة الشرق الأوسط صحيفه يومية تصدر من لندن.

اليمامة مجلة أسبوعية تصدر من الرياض.